



الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

ج03-26/16(07/24)/02-ت(13721)

**الاجتماع السادس عشر
للجنة الخبراء القانونيين
المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(بمقر الأمانة العامة للجامعة: 2-4/7/2024)**

التقرير والتوصيات

تقرير وتوصيات الاجتماع السادس عشر
للجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير لائحة تسوية المنازعات
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(بمقر الأمانة العامة للجامعة: 2-2024/7/4)

أولاً: الافتتاح:

- عقدت لجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة اجتماعها السادس عشر بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة 2-4 يوليو 2024 وذلك بمشاركة وفود الدول العربية الأعضاء التالية (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة الكويت، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) (مرفق رقم (1) قائمة بأسماء المشاركين).

- افتتحت الاجتماع الأستاذة/ جواهر بدر سلطان - سكرتير ثاني - إدارة التكامل الاقتصادي العربي نيابة عن الدكتور/ أحمد نزار جميل الذي كلف بمهمة خارج دولة المقر في نفس توقيت الاجتماع، حيث رحبت بالوفود المشاركة في مقر الأمانة العامة للجامعة وفي جمهورية مصر العربية، مؤكداً على أهمية عمل اللجنة وضرورة الانتهاء من تحديث آلية تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمواد المعلقة لها تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

- تم انتخاب الأستاذة/ نسرین صفوت - مدير إدارة البحوث والتحليلات القانونية - وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية - جمهورية مصر العربية رئيساً للاجتماع، وقد ألقى سيادتها كلمة رحبت فيها بالوفود وشكرتهم على الثقة التي أولوها لها برئاسة أعمال اللجنة، وأوضحت ضرورة الانتهاء من المواد المعلقة من آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

نسرین صفوت

ثانياً: إقرار جدول أعمال الاجتماع

تم إقرار جدول الأعمال على النحو التالي: -

- البند الأول: مراجعة الملاحظات الواردة من اللجنة السداسية على آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- البند الثاني: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة.

ثالثاً: المداولة والتوصيات:

ناقشت اللجنة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

البند الأول: مراجعة الملاحظات الواردة من اللجنة السداسية على آلية تسوية

المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة في هذا الشأن،
- استكملت اللجنة مناقشة الملاحظات المقدمة من اللجنة المصغرة (السداسية) والتي عقدت عن طريق الاتصال المرئي (عن بُعد) يوم 26 ديسمبر 2023، وفقاً للمقترح الذي قدمته جمهورية مصر العربية للجنة، ورات بضرورة إجراء تعديل الحكم الوارد في الفقرات (3)، 4، 5، من المادة (11) بشأن معايير اختيار فريق تسوية المنازعات، وتم طرح اقتراح قيام ممثل المملكة العربية السعودية بتعديل الصياغة أثناء عقد الاجتماع وقد تم تزويد الأمانة العامة بالمقترح، ورأت اللجنة تأجيل مناقشتها خلال الاجتماع القادم، وكذلك الفقرة (7) من المادة (13) والتي سيتم تقديم مقترح من قبل ممثل سلطنة عُمان خلال الاجتماع القادم للجنة،
- وردت للأمانة العامة ملاحظات كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر قبل عقد الاجتماع بيوم واحد، وأحيطت اللجنة بها، ورأت اللجنة تأجيل مناقشتها للاجتماع القادم لدراستها،
- اطلعت اللجنة علماً بملاحظات كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق والتي تؤكد على موقفها بدخول الآلية حيز النفاذ بعد استكمال الإجراءات الدستورية لكل دولة،
- لم تتلق الأمانة العامة أية ملاحظات أخرى مكتوبة من الدول الأعضاء بالمادة الخاصة بدخول الآلية حيز النفاذ، وكذلك المقترحات المقدمة من اللجنة السداسية خلال الأجل

شكرين الهجر

المحددة (2024/4/20)،

- كما تم الاتفاق على أن تلتزم الدول الأعضاء بإبداء ملاحظاتها ومريياتها مكتوبة ومذكور بها المقترح الخاص بالتعديل خلال الآجال المحددة في التوصيات مع عدم عرض الملاحظات التي ترد للأمانة العامة بعد تلك الآجال،
- يوجد تباين بين مواقف الدول الأعضاء بخصوص المادة الخاصة بدخول الآلية حيز النفاذ، وكذلك طريقة إدخال التعديلات على اللائحة خلال الاجتماعات القادمة، حيث ترى مجموعة من الدول اللجوء إلى المادة (22) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويرى البعض أن يتم دخول الآلية حيز النفاذ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويرى البعض الآخر دخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد استكمال الإجراءات الدستورية الداخلية لكل دولة،
- رأت المملكة العربية السعودية أهمية مناقشة المادة (27) الخاصة بالسرية.
- تأجيل مناقشة المواد الخاصة بـ(المدد الزمنية، ترتيب مواد الآلية) إلى ما بعد الانتهاء من مراجعة الآلية،

وفي ضوء المناقشات،

توصي بـ

- 1- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعميم المواد التي تم التوافق بشأنها على آلية تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من المادة (11) إلى نهاية مواد الآلية.
- 2- تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد نموذج مصفوفة خاصة بملاحظات الدول على الآلية وتعميها إلى الدول الأعضاء مع التقرير والتوصيات خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع لاستيفائه وإعادة إرسالها إلى الأمانة العامة للجامعة في موعد أقصاه 1 أكتوبر 2024، مع التزام الدول الأعضاء بإرسال ملاحظاتها وفقاً للنموذج المرفق، وعدم مناقشة أي ملاحظات ترسل من الدول الأعضاء خارج المصفوفة أو بعد الآجال المحددة.

نسر بن هسرح

البند الثاني: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة:

رأت اللجنة ضرورة عقد الاجتماع القادم ليكون (5) أيام، وإذا لم تطلب أي من الدول الأعضاء استضافته، سيتم عقد الاجتماع خلال الفترة 1 - 5 ديسمبر 2024 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، رهناً بإرسال الدول الأعضاء للمصفوفة خلال الآجال المحددة في التوصية رقم (2) من البند الأول.

رئيس اللجنة



الأستاذة/ نسرین صفوت

مدير إدارة البحوث والتحليلات القانونية

وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية

جمهورية مصر العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية



الدكتور/ أحمد نزار جمیل

المشرف على

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

جامعة الدول العربية



الأمانة العامة
القطاع الاقتصادي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

مرفق (1)

قائمة بأسماء المشاركين
في الاجتماع السادس عشر
للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة
تسوية المنازعات بين الدول العربية
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: 2024/07/04-02)

قائمة السماء المشاركين
في الاجتماع السادس عشر
للجنة الخبراء القانونيين لتطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: 02-04/07/2024)

دولة الإمارات العربية المتحدة:

السيد/ أحمد عبد الله بن سليمان

رئيس قسم المنظمات الدولية

ج: 00971505145111

Email: aabinsulaiman@economy.ae

مملكة البحرين:

السيد/ عيسى إبراهيم كمال

رئيس مشاريع – وزارة المالية والاقتصاد

الوطني

ج: 0097339323032

Email: isak@mofne.gov.bh

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

السيد/ زاوية ياسين

نائب مدير

ج: 00213661831970

Email: yacinezouaoua@gmail.com

المملكة العربية السعودية:

الدكتور/ أحمد إبراهيم المقحم

مستشار قانوني – وزارة التجارة

ج: 00966504428042

Email: amoqhem@mc.gov.sa

قاضي استئناف – وزارة العدل

Email: jjprinms@moj.gov.sa

مساعد إداري – إدارة التعاون الدولي بوزارة

العدل

Email: hadosuri@moj.gov.sa

مدير وحدة الاستثمار – الهيئة العامة للتجارة

الخارجية

الأستاذ/ معاذ الجبرين

الأستاذ/ حمد الدوسري

الأستاذ/ سليمان العوني

جمهورية السودان:

المستشار العام/ علي خضر علي التوم

المحامي العام لجمهورية السودان

ج: 00249912280370

Email: alikhidir0370@gmail.com

رئيس الإدارة القانونية - الشركة السودانية

للمناطق والأسواق الحرة

ج: 00249912372942

Email: rihabm65@gmail.com

المستشار العام د./ رحاب مبارك حسن علي

الجمهورية العربية السورية:
الدكتور/ محمد طالب أبو سرية

وزير مستشار بالسفارة السورية بالقاهرة
ج: 0020128759777
Email: aboserriah67@gmail.com
info@sirianembassyeg.com

جمهورية العراق:

السيد/ حسين علي موسى

الملحق التجاري بسفارة جمهورية العراق
بالقاهرة
ج: 00201014940456
Email: altegariacairo@yahoo.com

السيدة/ ثناء موحان مشكور

مستشار قانوني – دائرة التطوير والتنظيم
الصناعي – وزارة الصناعة والمعادن
ج: 009647800151836

Email: thanaamohan72@gmail.com
إداري الملحقة التجارية بسفارة جمهورية
العراق بالقاهرة
ج: 00201555498892
Email: altegariacairo@yahoo.com

السيدة/ سوسن محمد صيهود

سلطنة عمان:

فضيلة القاضي الدكتور/ يوسف بن سالم الفلتي
مستشار الشؤون القانونية – المجلس الأعلى
لل قضاء
ج: 0096892515550

Email: yshf555yshf@hotmail.com

دولة الكويت:

السيد/ ضيف الله دهيم عوض الرشيدي

مدير إدارة الدراسات القانونية – وزارة
التجارة والصناعة
ج: 0096566288848
Email: defa22185@gmail.com

دولة ليبيا:

الدكتور/ طارق عبد الكريم الفقي

مستشار بالمندوبية الدائمة لدولة ليبيا بالقاهرة
ج: 00201100029640
Email: alfaki.tarek@gmail.com

جمهورية مصر العربية:

السيدة/ نسرين صفوت عبد الفتاح محمد

مدير إدارة البحوث والتحليلات القانونية
ج: 00201110054223
Email: nesreensafwat13780@gmail.com

باحث قانوني تجاري دولي – وزارة التجارة
والصناعة

ج: 01226815686

Email: mostafalabibzz@gmail.com

نقطة الاتصال المصرية – وزارة التجارة
والصناعة

Email: m.tawakol@tas.gov.eg

مختص في تحقیقات الحماية التجارية وتسوية
المنازعات

ج: 00212668883462

Email: snouali@mcinet.gov.ma

Noualisaid5@gmail.com

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

Email: jawaher.alhammadil@las.int

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

Email: sameh.abdelkarim@las.int

إدارة التكامل الاقتصادي العربي

Email: sayed.badawy@las.int

السید/ مصطفى محمد لیبب

السيدة/ مروى عادل محمد

المملكة المغربية:

السید/ سعيد النوالی

جامعة الدول العربية

الأستاذة/ جواهر الحمادي

الأستاذ/ سامح عبد الكريم

الأستاذ/ سيد بدوي

**مصفوفة ملاحظات ومقترحات الدول على
مواد آلية تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية
في إطار منطقة التجارة الحرة العربية**

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>الديباجة: إن حكومات الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى،</p> <p>تحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية في الشؤون الاقتصادية والمالية،</p> <p>وانطلاقاً من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 - د - 30 بتاريخ 1981/2/27، وبصفة خاصة المادة الثالثة عشر التي نصت على " تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية المنازعة.</p> <p>وعملاً بأحكام إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، واللذان تمت الموافقة عليهما بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 - د.ع. 59 بتاريخ 1997/2/19، وبصفة خاصة ما نصت عليه في سادسا بشأن تسوية المنازعات " تمشياً مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل اللجنة في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج"</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>وإدراكًا لأهمية تسوية المنازعات التجارية فقد تم إعداد لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1507-د.ع 73 -2014/2/19)،</p> <p>ورغبة منها في تطوير اللائحة لتكون متواكبة مع التطورات في التجارة العالمية وبصفة رئيسية في النظام التجاري متعدد الأطراف في هذا الشأن، تم إعداد الآلية التالية المتعلقة بفض المنازعات والأساليب التي يتم اتباعها في كافة الموضوعات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي.</p>
		<p>المادة (1) التعريف</p> <p>يقصد بالمصطلحات التالية التعريفات الواردة قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:</p> <p>أ- المنازعة: الخلاف بين الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير و/ أو تطبيق و/ أو عدم الامتثال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي وملاحقه والاتفاقات الأخرى المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية.</p> <p>ب- الطرف الشاكي: الدولة الطرف التي تبدأ إجراءات تسوية المنازعة وفقاً لنصوص هذه الآلية.</p> <p>ج- الطرف المشكو في حقه: الدولة الطرف التي تم اتخاذ إجراءات تسوية المنازعة ضدها.</p> <p>د- الدول الأطراف: هي الدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.</p> <p>هـ- لجنة تسوية المنازعات: اللجنة المنشأة بموجب نص البند السادس من البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى (ويشار إليها باللجنة).</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>و- الفريق: فريق تسوية المنازعة، الذي يتم تشكيله لتسوية المنازعة وفقاً لنص المادة 13 من هذه الآلية.</p> <p>ز- الطرف الثالث: الدولة الطرف التي لها مصلحة جوهرية في المنازعة. (للرجوع إليها)</p> <p>ح- المجلس: المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنشأ بموجب المادة 8 بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.</p> <p>ط- الأمانة الفنية: قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.</p> <p>ي- هيئة الاستئناف: الهيئة التي تنشئها اللجنة وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (.....) من هذه الآلية.</p> <p>ك- التدبير محل المنازعة: هو أي قانون أو لائحة أو قرار أو إجراء يتم سنه أو اتخاذه من قبل دولة عضو والتي تقع في نطاق المادة (3) من الآلية، ويشار إليه فيما بعد ب(التدبير).</p> <p>ل- نقطة اتصال: النقطة التي تحدها كل دولة طرف ويتم اخطار باقي الدول الأطراف بها كتابة من خلال الأمانة العامة.</p> <p>م- يوم أو أيام: يوم أو أيام تقويمية حسب التقويم الميلادي.</p> <p>ن- تعريفات إضافية: (ينظر في الحاجة لإضافة تعريف لأي كلمات أو عبارات أخرى).</p>
		<p>المادة (2) الهدف</p> <p>تهدف هذه الآلية إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بإجراء المشاورات وتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف.</p>
		<p>المادة (3) نطاق التطبيق</p> <p>1- تطبيق أحكام هذه الآلية على المشاورات وتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأطراف فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم الناشئة عما يلي:</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>أ. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981).</p> <p>ب. البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.</p> <p>ج. ملاحق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.</p> <p>د. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.</p> <p>هـ. أية اتفاقيات أخرى أو ملاحق يتم إبرامها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.</p> <p>2- تسري أحكام هذه الآلية دون الإخلال بأية قواعد وإجراءات خاصة أو إضافية متعلقة بتسوية المنازعات يكون منصوص عليها في أي من الاتفاقيات والملاحق المشار إليها بالفقرة (1) من هذه المادة، وفي حالة الاختلاف بينهما تطبق القواعد والإجراءات الخاصة، وفي حالة اختلاف القواعد والإجراءات الخاصة فيما بينها تطبق قواعد وإجراءات هذه الآلية.</p> <p>3- لأغراض تطبيق أحكام هذه الآلية تعتبر إجراءات المنازعة قد بدأ بمجرد تقديم طلب المشاورات وفقاً للمادة (8) فقرة (2).</p>
		<p>المادة (4) اختيار منصة تسوية المنازعات</p> <p>1- عندما ينشأ منازعة بين دول أطراف بشأن أي أمر يجوز تسويته بموجب قواعد وإجراءات تسوية المنازعة وفقاً لأحكام هذه الآلية أو بموجب قواعد وإجراءات تسوية المنازعة وفقاً لأحكام أي اتفاق دولي آخر، يكون للطرف الشاكي حق اختيار المنصة التي يرغب أن يتم من خلالها تسوية المنازعة.</p> <p>2- إذا استخدم الطرف الشاكي قواعد وإجراءات تسوية المنازعة الخاصة بمنصة ما لتسوية المنازعة وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، فإنه لا يجوز لهذا الطرف أن يستخدم أي منصة أخرى لتسوية نفس المنازعة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p style="text-align: center;">المادة (5) لجنة تسوية المنازعات</p> <p>1- تنشأ اللجنة لتولي إدارة تنفيذ قواعد وإجراءات تسوية المنازعات وتشكل من جميع الدول الأطراف، ويكون لها رئيساً يتم انتخابه من الدول الأطراف ولمدة سنتين.</p> <p>2- للمجلس أن يحيل إلى اللجنة أي منازعة قد تنشأ بين الدول الأطراف تتعلق بتطبيق أحكام الاتفاقية والمساعدة على تنفيذها، طبقاً لنص المادة 13 من اتفاقية التيسير والمادتين 6, 9 فقرة (4) من البرنامج التنفيذي، وحلها ودياً عن طريق المشاورات.</p> <p>3- تختص اللجنة بما يلي:</p> <p>أ. تقديم المشورة والدعم القانوني والفني في جميع المسائل التي تخص تطبيق الاتفاقية والملاحق والتزامات الدول الأطراف وفي مجال تسوية المنازعات، وما يحال إليها من المجلس، و/أو الفريق، و/أو جهاز الاستئناف.</p> <p>ب. تلقي الاخطارات المرتبطة بتنفيذ هذه الآلية.</p> <p>ج. تشكيل فرق تسوية المنازعات.</p> <p>د. اعتماد تقارير فرق تسوية المنازعات، وهيئة الاستئناف.</p> <p>هـ. مراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن فرق تسوية المنازعات وهيئة الاستئناف.</p> <p>و. الترخيص بتعليق الالتزامات أو الامتيازات المرتبطة بالمنازعة المعروض أمامها.</p> <p>ز. أي اختصاصات أخرى تم النص عليها في هذه الآلية.</p> <p>4- تقوم اللجنة بإخطار لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية المعنية بموضوع المنازعة وبأية تطورات خاصة بتسوية المنازعة.</p> <p>5- تضع اللجنة في أولى اجتماعاتها مقترح لنظامها الداخلي لأداء أعمالها بتوافق الحضور، ويتم اعتماده من قبل المجلس.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>6- تجتمع اللجنة بعد اعتماد المجلس لنظامها الداخلي، كلما اقتضت الحاجة لتنفيذ أي من مهامها المنصوص عليها في هذه الآلية، وتتخذ قراراتها بتوافق الآراء وفي حالة تعذر ذلك يتم التصويت ويتخذ القرار بأغلبية الحضور.</p> <p>7- تنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها من قبل المجلس أو لجنة التنفيذ والمتابعة.</p>
		<p>المادة (6) المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة</p> <p>1- المساعي الحميدة، والتوفيق والوساطة إجراءات تتخذ طوعياً إذا وافق على ذلك طرفي المنازعة كتابة.</p> <p>2- تكون إجراءات المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة سرية وبخاصة المواقف التي يتخذها طرفي المنازعة خلال هذه الإجراءات، ولا تخل هذه الإجراءات بحقوق أي من طرفي المنازعة في اتخاذ أية إجراءات أخرى وفقاً لهذه الآلية.</p> <p>3- ويجوز لأي طرف في منازعة أن يطلب المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في أي وقت، ويجوز بدؤها و إنهاؤها في أي وقت، وعند انتهاء إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة، يجوز للطرف الشاكي أن ينتقل إلى طلب إنشاء الفريق.</p> <p>4- عند الشروع في المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في غضون (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد مشاورات، يجب على الطرف الشاكي أن يتيح فترة (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ تسلم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب إنشاء الفريق، ويجوز للطرف الشاكي أن يطلب إنشاء فريق خلال فترة الـ (30) ثلاثون يوماً إذا اعتبر طرفي المنازعة مجتمعين أن المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة قد أخفقت في تسوية المنازعة، مالم يتفق الاطراف على تمديد هذه الفترات.</p> <p>5- يجوز مواصلة إجراءات المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة في نفس الوقت الذي تجري فيه إجراءات الفريق، إذا وافق طرفي المنازعة على ذلك.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>6- يجوز للأمين العام لجامعة الدول العربية بحكم وظيفته أو من يفوضه، أن يعرض المساعي الحميدة أو التوفيق أو الوساطة على طرفي المنازعة بهدف مساعدتهم على تسوية المنازعة القائم بينهم.</p>
		<p>المادة (7) المشاورات</p> <p>1- يجب على الدول الأطراف السعي لحل أي منازعة بموجب المادة (3) من هذه الآلية من خلال الدخول في مشاورات بحسن نية بغرض التوصل إلى حل فوري ومتوازن وتوافقي لموضوع النزاع.</p> <p>2- يجب على الطرف الشاكي تقديم طلب المشاورات كتابةً الي نقطة الاتصال للطرف المشكو في حقه وإرسال نسخة من الطلب إلى اللجنة من خلال الأمانة الفنية، ويجب أن يتضمن الطلب أسباب تقديمه وتحديد التدابير محل المنازعة، والإسناد القانوني ذات الصلة بموجب المادة (3) من هذه الآلية وكافة البيانات والمعلومات الخاصة بموضوعها.</p> <p>3- يجب على الطرف المشكو في حقه الرد على طلب الطرف الشاكي خلال (10) عشر أيام من تاريخ استلام الطلب وإرسال نسخة منه إلى الأمانة الفنية، على أن يتم عقد المشاورات خلال (30) يوم ثلاثون يوم من تاريخ تقديم الطلب بمقر جامعة الدول العربية، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.</p> <p>4- إذا لم يرد الطرف المشكو في حقه خلال (10) عشرة أيام من تاريخ استلامه أو لم تدخل في مشاورات خلال (30) ثلاثون يوم، أو فترة أخرى يتفق عليها الطرفان، بعد تاريخ استلام الطلب يجوز للطرف الشاكي إحالة المنازعة إلى اللجنة لإنشاء الفريق.</p> <p>5- إذا اخفقت المشاورات في تسوية المنازعة بعد انقضاء فترة (45) خمسة و أربعون يوم من تاريخ استلام طلب المشاورات يجوز للطرف الشاكي التقدم بطلب إلى اللجنة لإنشاء فريق، كما يجوز له تقديم ذات الطلب خلال فترة</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>(45) خمسة وأربعون يوم إذا اتفق طرفا المنازعة معا أن المشاورات قد أخفقت في تسوية المنازعة.</p> <p>6- تكون المشاورات سرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المفصح عنها ومواقف الطرفين خلالها، وينبغي ألا تخل بحقوق أي دولة طرف في أية إجراءات لاحقة.</p> <p>7- يجوز لأي دولة طرف من غير طرفي المنازعة لها مصلحة تجارية جوهرية في المشاورات تقديم طلب لأطراف المشاورات ونسخة إلى اللجنة للانضمام إلى هذه المشاورات خلال (10) عشرة أيام من تاريخ تعميم الطلب، وفي حالة عدم قبول الطلب من أحد طرفي المشاورات فإنه يتعين عليها إخطار اللجنة بذلك، ويكون لها الحق في تقديم طلب مشاورات.</p> <p>8- يجب إخطار المجلس واللجان ذات الصلة بأية حلول يتم التوصل إليها باتفاق الطرفين بشأن أية أمور تطرح رسمياً استناداً إلى أحكام التشاور وتسوية المنازعات، ولأي عضو يثير أي نقطة تتصل بها في المجلس أو اللجان.</p>
		<p>القسم الثالث المادة (8) تشكيل الفريق</p> <p>1- إذا لم يرد الطرف المشكو في حقه على طلب المشاورات خلال (10) أيام من تاريخ استلامه، أو إذا لم يتم التوصل الي حل للنزاع من خلال المشاورات المشار إليها بالمادة (8)، أو إذا أنتهت المشاورات ولم يتم التوصل إلى حل متفق عليه بين الطرفين، يحق للطرف الشاكي التقدم بطلب كتابي إلى اللجنة وإرسال نسخة إلى الطرف المشكو في حقه لتشكيل الفريق.</p> <p>2- يجب أن يتضمن الطلب المشار إليه في الفقرة (1) ملخصاً للأساس القانوني للشكوى، بما في ذلك تحديد التدابير محل المنازعة والأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، وما تم اتخاذه من إجراءات خلال مراحل المشاورات أو الوساطة والمساعدة الحميدة في حالة اللجوء إليها.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>3- تعقد اللجنة اجتماعها للنظر في الطلب خلال (15) يوماً من تاريخ تقديمه، وتصدر قرارها بشأن إنشاء الفريق خلال مدة لا تجاوز (10) عشرة أيام ما لم تقرر بالإجماع مد هذه الفترة لمدة لا تجاوز (10) أيام أخرى.</p>
		<p>المادة 9 القائمة الاسترشادية للفريق</p> <p>1- تقوم كل دولة طرف خلال أول اجتماع يعقد للجنة بترشيح ثلاث أعضاء على الأكثر لإدراجهم في قائمة استرشادية للفريق، على أن تتولى الأمانة الفنية إعداد هذه القائمة من مرشحي الدول الأطراف وتقديمها إلى اللجنة للموافقة عليها، وعرضها على المجلس للاعتماد مع تحديثها كل ثلاث سنوات أو كلما اقتضت الضرورة.</p> <p>2- يجب أن يتمتع كل من مرشحي القائمة بالكفاءة والإلمام بالجوانب الفنية والخبرة في القوانين التجارية الدولية والاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية، وأن يكون من ذوي السيرة الحسنة وغير المحكوم عليهم في جريمة تمس الشرف والأمانة ولو رد إليه اعتباره.</p> <p>3- يجب أن تكون قائمة مرشحي أعضاء الفريق مصحوبة بسيرهم الذاتية متضمنة معلومات وافية عن مؤهلاتهم وخبراتهم ذات الصلة بالتجارة الدولية.</p> <p>4- يجوز أن يكون مرشحي أعضاء الفريق من العاملين في القطاع العام أو من غيرهم.</p> <p>5- يجب على أعضاء الفريق، بعد قبولهم الترشيح وقبل بداية ممارستهم لمهامهم، توقيع ميثاق القبول الخاص بقواعد وسلوك الأعضاء بالفريق والوارد بالملحق رقم..... من هذه الآلية.</p>
		<p>المادة 10 تشكيل فريق تسوية المنازعات</p> <p>1- يشكل فريق تسوية المنازعة من ثلاثة أعضاء من بينهم الرئيس، ما لم يتفق أطراف المنازعة خلال 10 أيام من تاريخ طلب تشكيل الفريق أن يشكل من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>2- تخطر اللجنة الدول الاطراف بتشكيل الفريق خلال عشرة (10) ايام من تاريخ تشكيل الفريق.</p> <p>3- (يحق لطرفي المنازعة اختيار الفريق من بين الاسماء المدرجة في القائمة الاسترشادية لغرض تشكيله خلال مدة (10) أيام من تاريخ الاخطار بالتشكيل لاعتماده من قبل اللجنة.</p> <p>4- إذا لم يتفق طرفي المنازعة على تشكيل الفريق خلال (10) أيام من تاريخ الإخطار، أو أي تمديد يتم اتفاق الطرفين عليه قبل انقضاء هذه المدة يحق لأي من طرفي النزاع الطلب من اللجنة تعيين الأعضاء الأنسب من القائمة الاسترشادية لهذه المنازعة خلال الثلاث الأيام التالية، ولا يجوز لطرفي المنازعة الاعتراض على المقترح إلا لأسباب جوهرية تقبلها اللجنة.</p> <p>5- في حالة عدم اعتراض طرفي المنازعة على مقترح الأمانة الفنية لأسباب جوهرية تقوم اللجنة بتعيين الأعضاء الأنسب من القائمة الاسترشادية بالتشاور مع رئيس اللجنة، مع عدم الاعتراض من طرفي المنازعة.</p> <p>6- لا يجوز لأي من مواطني الدول الاطراف بالمنازعة أن يعمل في الفريق المعني بالمنازعة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.</p> <p>7- يحتسب تاريخ تشكيل الفريق ابتداء من توقيع آخر الأعضاء على ميثاق القبول.</p>
		<p>المادة 11 (اختيار أعضاء فريق تسوية لمنازعات)</p> <p>يتم اختيار أعضاء الفريق بالنظر إلى الشروط والمعايير التالية:</p> <p>1- أن يكونوا ذوي معرفة وإلمام بالقانون الدولي وبالجوانب القانونية المنظمة للتجارة الدولية، وذوي خبرة وتجربة في مجال من المجالات المشمولة بالاتفاقية، وكذا الخبرة في مجال تسوية المنازعات التي تنشأ في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية؛</p> <p>2- مراعاة تنوع كاف في معارفهم وفي نطاق خبراتهم وفقاً لطبيعة المنازعة وبما يحقق التكامل بين أعضاء الفريق</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>3- الاستقلالية والحيادية عن طرفي المنازعة. 4- لم يسبق له أن شارك في إحدى الإجراءات السابقة المتعلقة بنفس المنازعة.</p>
		<p>المادة 12 التزامات أعضاء فريق تسوية المنازعات يلتزم أعضاء الفريق خلال 20 يوماً من تاريخ تشكيله بما يلي:</p> <p>-</p> <p>1- تطبيق القواعد الإجرائية النموذجية المنصوص عليها في الملحق رقم من هذه الآلية، ويمكنها بعد التشاور مع الأطراف، تطبيق قواعد إجرائية إضافية شريطة ألا تتعارض مع القواعد الإجرائية النموذجية.</p> <p>2- فحص - في ضوء الأحكام ذات الصلة بالاتفاق والتي حددها طرفا المنازعة- المسألة التي أحالها الطرف الشاكي إلى اللجنة.</p> <p>3- مناقشة الاحكام ذات الصلة في أي اتفاق أو اتفاقيات يذكرها أطراف المنازعة.</p> <p>4- الفصل في المنازعة في ضوء النصوص ذات الصلة بالاتفاق أو الملاحق المنصوص عليها بالمادة 3 وكذا قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.</p> <p>5- إصدار قراره في ضوء المعلومات والدفع المقدمة من قبل أطراف المنازعة وبناءً على الخبرات والاستشارات الفنية التي قد تستعين بها وفقاً للملحق رقم.... من هذه الآلية الخاص بالخبراء.</p> <p>6- التوصل الي نتائج من شأنها مساعدة اللجنة في وضع التوصيات أو إعطاء الاحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.</p> <p>7- للجنة لدى تشكيل الفريق أن تفوض رئيسه بوضع الشروط المرجعية للفريق وذلك بالتشاور مع أطراف المنازعة رهنأً بأحكام الفريق رقم (1) وتعمم هذه الشروط المرجعية على جميع الدول الأطراف من طرف الرئيس، وفي حالة الاتفاق على خلاف الشروط المرجعية يجوز لاي دولة طرف أن تثير أي نقطة تتعلق بها لدي اللجنة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p align="center">المادة (13) مشاركة طرف ثالث</p> <p>1- لكل دولة طرف ترى أن لها مصلحة جوهرية في أي منازعة معروض أمام الفريق، تقديم طلب للجنة لاعتبارها طرفاً ثالثاً في هذا المنازعة في أول اجتماع لها.</p> <p>2- يجب على الفريق أثناء نظر المنازعة، مراعاة مصالح أطراف المنازعة، وكذلك مصالح أي طرف ثالث فيها بشأن الاتفاقيات واللوائح المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية.</p> <p>3- يحق للطرف الثالث تقديم المذكرات الكتابية، وعلى الفريق الاستماع إليه.</p> <p>4- للطرف الثالث الحق في الحصول على نسخ من مذكرات أطراف المنازعة في الاجتماع الأول للفريق، مع مراعاة أحكام المادة (.....) الخاصة بالسرية.</p> <p>5- ترسل نسخ من مذكرات الطرف الثالث إلى طرفي المنازعة ويتم مراعاتها في تقرير فريق تسوية المنازعة.</p> <p>6- للطرف الثالث اللجوء إلى إجراءات تسوية المنازعات العادية، وفق هذه الآلية، إذا اعتبر أن تدبيراً ما محل إجراءات الفريق يلغي أو يعيق منفعة مستحقة له بموجب الاتفاقية، وتحال هذه المنازعة إلى ذات الفريق، كلما كان ذلك ممكناً.</p>
		<p align="center">المادة (14) (الإجراءات في حالة تعدد الشكاوى)</p> <p>1- يجوز، في الحالات التي تطلب فيها أكثر من دولة طرف تشكيل الفريق بخصوص ذات المنازعة، تشكيل فريق واحد لدراسة هذه الشكاوى كلما كان ذلك ممكناً، مع مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية.</p> <p>2- يعقد الفريق الواحد اجتماعاته ومداولاته وتقدم نتائجه إلى اللجنة والأطراف المعنية بشكل يضمن عدم الإخلال بالحقوق التي كانت أطراف المنازعة ستتمتع بها لو نظر فريق تسوية المنازعات منفصل في شكاواه.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>وعلى الفريق أن يقدم تقارير منفصلة بشأن المنازعة المعروض إن طلب أحد أطراف المنازعة ذلك. وينبغي تعميم المذكرات المكتوبة التي يقدمها أي من الأطراف في شكواه على باقي الأطراف، ولكل من الأطراف الحق في الحضور عند تقديم وجهات نظر الشاكين الآخرين أمام الفريق.</p> <p>عند تشكيل أكثر من فريق تسوية منازعات واحد للنظر في الشكاوى المتصلة بمنازعة واحد، يتعين قدر الإمكان أن تشكل جميع فرق تسوية المنازعات من نفس الاعضاء، وأن تنسق هذه الفرق الإجراءات ومواعيد جلسات المنازعة.</p>
		<p>(المادة 15) إجراءات فريق تسوية المنازعات</p> <p>1- يعقد الفريق جلساته بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة في خلال عشرة (10) أيام من تاريخ تشكيل الفريق، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.</p> <p>2- يجب على الفريق بعد التشاور مع اطراف المنازعة وضع جدول زمني لإجراءات الفريق، في أقرب فرصة ممكنة على أن تكون يقدر الإمكان خلال (7) أيام من تاريخ الاتفاق على الشروط المرجعية وتعميمه علي كافة الدول الاطراف.</p> <p>3- يجب ألا تتجاوز مهمة الفريق فترة (5) أشهر من تاريخ تشكيله الي تاريخ اصداره التقرير النهائي لأطراف المنازعة.</p> <p>4- عندما يقرر الفريق أنه لا يمكنه إصدار تقريره خلال (5) أشهر، أو (شهر ونصف) في الحالات المستعجلة، يقوم الفريق بأخطار اللجنة كتابياً بأسباب التأخير الي جانب تقدير الفترة التي يكون الفريق جاهزاً فيها لإصدار تقريره، وإذا تعذر على الفريق اصدار التقرير في غضون الفترة المحددة في الفقرة 4 من هذه المادة فإنه يصدر تقريره في خلال (9) أشهر من تاريخ تشكيله.</p> <p>5- عند التوصل الي تسوية بين أطراف النزاع، يقتصر تقرير الفريق علي وصف موجز للقضية والاعلان عن التوصل الي حل.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>6- يجوز بناء على طلب الطرف الشاكي تعليق عمل الفريق في أي وقت قبل إصدار توصياته، وذلك لفترة لا تتجاوز (6) ستة أشهر ويستأنف عمله في نهاية هذه الفترة. وإذا لم يتقدم الطرف الشاكي بطلب استئناف عمل الفريق قبل انقضاء فترة التعليق المتفق عليها، يتم إنهاء إجراءات التسوية، ولا يحول تعليق وإنهاء عمل الفريق دون اتخاذ أي من الطرفين إجراءات أخرى بشأن المسألة محل المنازعة.</p>
		<p>المادة (16) الحق في الحصول على المعلومات</p> <p>1- يحق للفريق السعي للحصول على المعلومات والمشورة الفنية من أي مصدر يري أنه مناسب، وذلك بعد تقديم طلب كتابي والحصول على الموافقات اللازمة في الدولة المعنية.</p> <p>2- للفريق السعي للحصول على المعلومات أو المشورة الفنية من أي دولة طرف شريطة ألا تكون هذه الدولة طرفاً في المنازعة، وذلك بعد تقديم طلب كتابي والحصول على الموافقات اللازمة في الدولة المعنية، وللدولة الاستجابة لطلب المعلومات أو المشورة الفنية خلال الفترة التي يحددها الفريق كلما أمكن ذلك.</p> <p>3- للفريق الحصول على معلومات من أي مصدر ذي صلة، وله التشاور مع خبراء من أجل الحصول على آراءهم بشأن جوانب محددة من الأمر المعروض عليه، وللفريق بخصوص أي من الوقائع المتعلقة بأي أمر علمي أو فني يثار من قبل أي طرف في المنازعة، أن يطلب تقريراً استشارياً مكتوباً من خبير أو مجموعة خبراء يتم تشكيلها وتباشر إجراءاتها وفقاً للأحكام الواردة في الملحق رقم (.....).</p> <p>4- لن يتم الكشف عن المعلومات السرية التي يتم تزويدها دون تفويض رسمي من المصدر المعني بتقديم المعلومات.</p>
		<p>المادة (17) تقارير فريق تسوية المنازعات</p> <p>1- يعد الفريق خلال مدة لا تتجاوز (90) تسعون يوماً من تاريخ تشكيلها، تقريراً أولياً تبلغه للأطراف يتضمن وقائع المنازعة وردود الأطراف والأسانيد القانونية ومعايناتها</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>واستنتاجاتها أو بطلب من الأطراف توصياتها بغرض تسوية المنازعة. ويجوز لطرفا المنازعة أن يقدموا، خلال 15 يوماً من تاريخ الاخطار، ملاحظاتهم كتابةً إلى الفريق قصد مراجعة جوانب محددة من التقرير، كما يمكن لطرفا المنازعة أيضاً، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، طلب اجتماع مع الفريق لمناقشة الملاحظات المقدمة.</p> <p>2- يعد التقرير الأولي سرياً ولا يجوز نشره أو تداوله .</p> <p>3- بعد دراسة ملاحظات الأطراف، يصدر الفريق تقريراً نهائياً يتضمن وقائع المنازعة وردود الأطراف والأسانيد القانونية بالإضافة إلى الردود على ملاحظات الأطراف وقرارها الذي يتضمن المعايير والاستنتاجات النهائية بخصوص المنازعة أو بطلب من الأطراف، توصيات بغرض تسوية المنازعة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (120) مائة وعشرون يوماً من تاريخ تشكيلها.</p> <p>4- في الحالات المستعجلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسلع سريعة التلف أو الموسمية، تخفض المدد المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 3 من هذه المادة بمقدار النصف.</p> <p>5- إذا تبين للفريق أنه لا يستطيع اصدار أي من تقاريرها خلال المدد المشار إليها في الفقرات السابقة، يجب عليها اخطار أطراف المنازعة واللجنة كتابةً بأسباب التأخير وبالمدد المطلوبة المتوقعة لإصدار تقاريره شريطة ألا تتجاوز الفترة الممتدة بين تشكيل الفريق وإصدار التقرير النهائي ستة أشهر.</p> <p>6- يتخذ الفريق قراراته بتوافق آراء أعضائه، وفي حالة عدم إمكانية التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، يتم اتخاذ القرار في المسألة محل النظر بأغلبية الأصوات، ويجب الحفاظ على سرية التصويت خلال مداوات الهيئة، كما تبقى الآراء المعبر عنها في التصويت من طرف أعضاء الفريق مجهولة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p align="center">المادة (18) اعتماد تقارير فريق تسوية المنازعات</p> <p>1- يحال التقرير للجنة للنظر فيه قبل انتهاء (20) عشرين يوماً لإتاحة الفرصة للدول الأطراف لدراسة التقرير من تاريخ تعميمه من قبل الفريق.</p> <p>2- تقدم الدول الأطراف التي لديها اعتراضات على تقرير الفريق أسباباً مكتوبة إلى جهاز تسوية المنازعات، لتشرح اعتراضاتها والتي قد تشمل اكتشاف وقائع جديدة، والتي بحكم طبيعتها لها تأثير حاسم على القرار شريطة: أ. إخطار اللجنة بهذه الاعتراضات في خلال (10) أيام قبل اجتماعه والذي سيتم فيه النظر في تقرير الفريق؛ ب. تقديم الطرف المعارض نسخة من الاعتراض إلى الأطراف الأخرى في المنازعة وإلى الفريق الذي أعد التقرير؛</p> <p>3- في خلال (30) يوماً من تاريخ تعميم تقرير الفريق النهائي على الدول الأطراف، ينظر في التقرير ويعتمد ويوقع عليه في اجتماع اللجنة المنعقد لهذا الغرض، ما لم يبلغ طرف في المنازعة رسمياً قراره بالاستئناف أو قررت اللجنة بتوافق الآراء بعدم اعتماد التقرير، وفي حالة إخطار أحد أطراف المنازعة بقرار الاستئناف، لا ينظر في تقرير الفريق لاعتماده من قبل اللجنة حتى بعد الانتهاء من الاستئناف، ويكون قرار اللجنة نهائياً باستثناء ما تنص عليه هذه المادة.</p> <p>4- يحق لأطراف المنازعة تسجيل آرائهم في اجتماع اللجنة المقرر للنظر في تقرير الفريق، كما يحق لهم الحصول على نسخة موقعة من التقرير المعتمد في خلال (7) أيام من اعتماده.</p>
		<p align="center">المادة (19) هيئة الاستئناف</p> <p>1- تنشئ اللجنة فريق للاستئناف يسمى "هيئة الاستئناف" فور دخول هذه الآلية حيز النفاذ للنظر في تقارير الفريق التي يتم استئنافها، على أن يتم استدعائه عند الحاجة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>2- تتكون هيئة الاستئناف من سبعة أشخاص يكلف ثلاثة منهم بالنظر في كل تقرير يتم استئنافه.</p> <p>3- يعمل أعضاء هيئة الاستئناف بالتناوب في نظر كل تقرير يتم استئنافه، يحدد هذا التناوب في إجراءات عمل هيئة الاستئناف.</p> <p>4- تعين اللجنة أعضاء هيئة الاستئناف لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيين أيّ منهم مرة واحدة، غير أن ثلاثة منهم يتم اختيارهم بالقرعة من بين الأشخاص السبعة الذين يتم تعيينهم فور دخول هذه الآلية حيز النفاذ تكون لمدة سنتين. وتقوم اللجنة بملء شواغر العضوية في الهيئة عند توافرها. ويكمل الشخص المعين في حالة وجود شاغر الفترة المتبقية من مدة سلفه.</p> <p>5- تتألف هيئة الاستئناف من أشخاص يتمتعون بالخبرة الراسخة في مجال القانون والتجارة الدولية والاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية، وينبغي أن تعكس عضوية هيئة الاستئناف إلى حد كبير مجمل أعضاء جامعة الدول العربية.</p> <p>6- يجب على جميع أعضاء هيئة الاستئناف أن يكونوا جاهزين للعمل في أي وقت وبناء على إخطار مستعجل، وأن يتابعوا أنشطة تسوية المنازعات وغيرها من أنشطة جامعة الدول العربية ذات الصلة.</p> <p>7- يجب ألا يشارك أي من أعضاء هيئة الاستئناف في نظر أي تقرير للفريق إذا ما كان يترتب على ذلك تعارضاً مباشراً أو غير مباشر مع أي من مصالحه.</p> <p>8- يقتصر الاستئناف على المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التي توصل إليها.</p> <p>9- توفر الأمانة الفنية لهيئة الاستئناف ما تحتاجه من الدعم الإداري والفني والقانوني المناسب.</p> <p>10- تضع اللجنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتكاليف هيئة الاستئناف.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>المادة (20) إجراءات الاستئناف</p> <p>1- يقوم الطرف الراغب في الاستئناف على تقرير الفريق بإخطار اللجنة بالاستئناف خلال (30) يوماً من تاريخ إرسال تقرير الفريق لطرفي المنازعة.</p> <p>2- لا يجوز الا لطرفا المنازعة استئناف تقرير الفريق، واستثناءً من ذلك، يجوز لأي طرف ثالث ممن أخطر اللجنة بقيام مصلحة جوهرية لديه في موضوع النزاع وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة (13) من هذه الآلية أن يقدم مذكرات كتابية لهيئة الاستئناف، ويكون لهذا الطرف الثالث الحق في الحصول على فرصة للاستماع له من قبل هيئة الاستئناف.</p> <p>3- كقاعدة عامة، يجب ألا تتجاوز مدة إجراءات الاستئناف (30) ستون يوماً من تاريخ تقديم أحد طرفي المنازعة إخطاراً بقراره الاستئناف وتنتهي هذه المدة في التاريخ الذي تعمم فيه هيئة الاستئناف تقريرها على الدول الأطراف وإخطار اللجنة، ويجب على هيئة الاستئناف عند وضع البرنامج الزمني لعملها مراعاة أحكام الفقرة (3) من المادة (14) من هذه الآلية في حال انطباقها.</p> <p>4- إذا قررت هيئة الاستئناف أنها لن تستطيع تقديم تقريرها خلال (30) ستون يوماً وجب عليها أن تخطر اللجنة كتابة بأسباب التأخير مع تقديرها الفترة المطلوبة لتقديم التقرير، وفي جميع الأحوال، يجب ألا تتجاوز مدة إجراءات الاستئناف (60) تسعين يوماً.</p> <p>5- تضع هيئة الاستئناف إجراءات عملها بالتشاور مع اللجنة، وترسل إلى الدول الأطراف للعلم بها بعد اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p> <p>6- تكون أعمال هيئة الاستئناف سرية، ويتم دون حضور أطراف المنازعة إعداد تقارير هيئة الاستئناف في ضوء المذكرات والمعلومات التي تم تقديمها.</p> <p>7- تكون الآراء التي يعبر عنها مختلف أعضاء هيئة الاستئناف في تقريرها غير منسوبة لأسماء أصحابها.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>8- تتناول هيئة الاستئناف المسائل والتفسيرات التي يتم إثارتها وفقاً لأحكام البند (11) من المادة (21) خلال إجراءات الاستئناف.</p> <p>9- لهيئة الاستئناف أن تقر، أو تعدل، أو تنقض أي استنتاجات أو نتائج قانونية وردت في تقرير الفريق.</p> <p>10- تصدر هيئة الإسناف تقريراً واحداً يعكس آراء أغلبية أعضائها.</p> <p>11- تعتمد اللجنة تقرير هيئة الاستئناف، ويقبله أطراف النزاع دون شروط، وذلك ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء عدم اعتماد التقرير خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ تعميمه على الدول الأطراف، ولا تخل إجراءات الاعتماد بحق الدول الأطراف في التعبير عن آرائها بشأن تقرير هيئة الاستئناف.</p> <p>12- تقوم اللجنة بإعداد مدونة قواعد السلوك لأعضاء هيئة الاستئناف، ويجب توقيع أعضاء الهيئة عليها فور اختيارهم لنظر الاستئناف وتكون ملزمة لهم.</p> <p>13- تضع اللجنة إجراءات عمل هيئة الاستئناف بالتشاور مع أعضاء الهيئة، وترسل إلى الدول الأطراف للعلم بها بعد اعتمادها من المجلس.</p>
		<p>المادة (21) اعتماد تقارير هيئة الاستئناف</p> <p>تعتمد اللجنة تقرير هيئة الاستئناف، ويقبله أطراف المنازعة دون شروط، وذلك ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء عدم اعتماد التقرير خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ تعميمه على الدول الأطراف، ولا تخل إجراءات الاعتماد بحق الدول الأطراف في التعبير عن آرائها بشأن تقرير هيئة الاستئناف.</p>
		<p>المادة (22) توصيات فريق تسوية المنازعات وهيئة الاستئناف</p> <p>1- إذا وجد الفريق أو هيئة الاستئناف أن أي تدبير تم من قبل أي دولة طرف يتعارض مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، يجب عليه أن يوصي بأن تقوم الدولة الطرف المعنية بأن تجعل هذا التدبير متوافقاً مع تلك الاتفاقية أو ذلك الملحق، ولل فريق أو هيئة الاستئناف أن</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>يقترح بالإضافة إلى توصياته السبل التي تستطيع بموجبها الدولة الطرف المعنية بالمنازعة تنفيذ هذه التوصيات.</p> <p>2- لا يجوز أن يكون من بين استنتاجات وتوصيات الفريق أو هيئة الاستئناف أي إضافة للحقوق والالتزامات الواردة في أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) أو أي إنقاص من هذه الحقوق والالتزامات.</p>
		<p>المادة (23)</p> <p>الإطار الزمني لقرارات لجنة تسوية المنازعات</p> <p>ما لم يتفق طرفا المنازعة على خلاف ذلك، وكقاعدة عامة، يجب أن تكون الفترة الممتدة من انشاء الفريق حتى تاريخ نظر واعتماد اللجنة في تقرير الفريق، أو تقرير هيئة الاستئناف، لا تتجاوز (9) تسعة أشهر على أقصى تقدير في حال عدم استئناف تقرير الفريق و(12) اثني عشر شهراً في حال استئنافه. وفي حال تمديد الفترة المخصصة لتقديم التقرير من جانب الفريق، أو هيئة الاستئناف، عملاً بأحكام الفقرة من المادة أو الفقرة من المادة، تضاف مدة التمديد إلى الفترات المشار إليها.</p>
		<p>المادة (24)</p> <p>مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات</p> <p>1- يعد الامتثال دون إبطاء لتوصيات وقرارات اللجنة أمراً أساسياً لضمان التسوية الفعالة للمنازعات لمصلحة جميع الدول الأطراف.</p> <p>2- يجب على الدولة الطرف المعنية بالمنازعة أن تخطر اللجنة في اجتماع تعقده خلال (30) ثلاثون يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف، بنواياها بشأن تنفيذ توصيات وقرارات اللجنة. وإذا تعذر عملياً الامتثال الفوري للتوصيات والقرارات، يكون للدولة الطرف المعنية فترة معقولة من الوقت للقيام بذلك، وتكون هذه الفترة المعقولة من الوقت استناداً لما يلي:</p> <p>أ. الفترة التي تقترحها الدولة الطرف المعنية، شريطة أن تقرها اللجنة.</p> <p>ب. وفي حالة عدم موافقة اللجنة على فترة وفقاً للبند (أ) من هذه الفقرة، يتم تحديد الفترة بالاتفاق بين أطراف</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>المنازعة خلال (45) خمسة وأربعون يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات.</p> <p>ج. وفي حالة عدم الاتفاق وفقاً للبند (ب) من هذه الفقرة، يتم تحديد فترة زمنية بواسطة التحكيم الملزم خلال (90) تسعون يوماً من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات، وفي هذا التحكيم ينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي للمحكم هو أن الفترة الزمنية المعقولة لتنفيذ توصيات الفريق أو هيئة الاستئناف ينبغي ألا تتجاوز (15) خمسة عشرة شهراً من تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو هيئة الاستئناف. ومع ذلك، يجوز تقليص هذه الفترة أو إطالتها حسب الظروف الخاصة بكل حالة.</p> <p>3- باستثناء الحالة التي يقوم فيها الفريق أو هيئة الاستئناف بتمديد فترة تقديم تقريره بشأن المنازعة بموجب الفقرة (6) من المادة (16) أو الفقرة (5) من المادة (21)، لا يجوز أن تزيد المدة من تاريخ انشاء الفريق من قبل اللجنة وحتى تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة عن (15) خمسة عشر شهراً ما لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك. وفي حال تمديد فترة تقديم التقرير من قبل الفريق أو هيئة الاستئناف، تضاف فترة التمديد الى فترة (15) الخمسة عشر شهراً. ومع ذلك، إذا ما اتفقت أطراف المنازعة على وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك يجب ألا يجاوز مجموع هذه المدة (18) ثمانية عشر شهراً.</p> <p>4- في حال وجود خلاف حول مدى اتساق أي تدبير تم اتخاذه للامتثال للتوصيات والقرارات مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) يتم تسوية المنازعة وفقاً لأحكام هذه الآلية، وحيثما يكون ممكناً يتم ذلك من خلال ذات الفريق الذي تولى إجراءات تسوية المنازعة الأصلي، وعلى الفريق الانتهاء من أعماله وتعميم تقريره خلال (90) تسعون يوماً من إحالة الأمر إليه، وفي الأحوال التي يقرر الفريق عدم استطاعته تقديم تقريره ضمن الإطار الزمني المحدد اعلاه، يجب عليه إخطار اللجنة بذلك كتابة وبأسباب التأخير مع تقدير للفترة المطلوبة لتقديم تقريره.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>5- تتولى اللجنة مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات التي تم اعتمادها، ولأي دولة طرف في أي وقت أن تثير لدى اللجنة مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات بعد اعتمادها، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك، وتدرج مسألة تنفيذ التوصيات أو القرارات على جدول أعمال اجتماع اللجنة بعد (6) ستة أشهر من تاريخ بدء الفترة الزمنية المعقولة وفق الفقرة (2) من هذه المادة وتبقى على جدول أعمال اللجنة الى أن يتم حل المسألة، وعلى الدولة الطرف المعنية أن تقدم للجنة قبل عشرة أيام على الأقل من اجتماعها تقرير كتابي تعرض فيه حالة التقدم الذي حققته في تنفيذ التوصيات والقرارات.</p> <p>6- في الحالات التي لا يكون فيها اجتماع مقرر للجنة خلال المدد المذكورة في الفقرات السابقة، يعقد اجتماع يخصص لذلك الغرض.</p>
		<p>المادة (25) التعويض وتعليق الامتيازات</p> <p>1- التعويض وتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات هي تدابير مؤقتة يمكن اللجوء إليها في حالة عدم تنفيذ التوصيات والقرارات خلال فترة زمنية معقولة المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (27) (مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات) من الآلية. ومع ذلك، لا يعد التعويض أو تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات أفضل من التنفيذ الكامل لتوصية تجعل تدبير ما متوافقاً مع أحكام الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3). ويكون التعويض طوعياً، ويجب - في حال منحه - أن يكون متسقاً مع الاتفاقيات والملاحق ذات الصلة.</p> <p>2- إذا أخفقت الدولة الطرف المعنية في جعل تدبير وجد غير متسق مع أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3) متسقاً معها، أو إذا لم يمثل للتوصيات والقرارات ضمن مدة زمنية معقولة محددة وفقاً لأحكام الفقرة (2) من المادة (27) من هذه الآلية، يجب على هذه الدولة الطرف إذا طلب منها ذلك قبل انقضاء الفترة الزمنية المعقولة القيام بالتفاوض مع الطرف الشاكي بهدف التوصل الى تعويض مرضي للطرفين. وإذا لم يتم الاتفاق خلال</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>(20) عشرون يوماً بعد انقضاء الفترة الزمنية المعقولة جاز للطرف الشاكي طلب اللجوء للجنة للتصريح له بتعليق التطبيق لصالح الدولة الطرف المعنية لامتيازات أو غيرها من الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقية والملاحق المنصوص عليها في المادة (3).</p> <p>3- عند نظر الطرف الشاكي في تحديد الامتيازات أو الالتزامات التي سوف يقوم بتعليقها، يجب عليه مراعاة المبادئ والإجراءات التالية:</p> <p>أ. يكون المبدأ العام هو أن يسعى الطرف الشاكي أولاً إلى تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات المتعلقة بذات القطاع أو القطاعات التي وجد الفريق أو هيئة الاستئناف انتهاك أو إنقاص بشأنها.</p> <p>ب. إذا وجد ذلك الطرف أن تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات بذات القطاع أو القطاعات غير عملي أو فعال، جاز له أن يعلق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات المقررة في ذات الاتفاق بشأن قطاعات أخرى.</p> <p>ج. إذا وجد ذلك الطرف أن تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات غير عملي أو فعال بالنسبة لقطاعات أخرى بموجب ذات الاتفاق، يجوز له إذا ما كانت الظروف ضرورية وملحة تبرر تعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات في الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (3) من هذه الآلية.</p> <p>د. عند تطبيق المبادئ المنصوص عليها في البنود السابقة من هذه الفقرة، يجب على الطرف الشاكي أن يراعي ما يلي:</p> <p>(1) التجارة في القطاع أو بموجب الاتفاقية التي تبين للفريق أو هيئة الاستئناف وجود انتهاك أو إلغاء أو إنقاص بها، وأهميتها لذلك الطرف.</p> <p>(2) العناصر الاقتصادية الأوسع نطاقاً المتعلقة بالإلغاء أو الإنقاص والآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>٥. إذا قرر الطرف الشاكي طلب التصريح له بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات استناداً الى البندين (ب) و(ج) من هذه الفقرة يجب عليه بيان الأسباب التي تيرر ذلك في طلبه. ويجب عند إرسال الطلب إلى اللجنة أن يرسل في ذات الوقت نسخة منه الى اللجان الأخرى ذات الصلة، والى الأجهزة القطاعية المعنية في حالة الطلب المقدم استناداً الى البند (ب) من هذه الفقرة.</p> <p>4- يكون مستوى تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات التي تصرح اللجنة بتعليقها متكافئاً مع مستوى الإلغاء أو الانتهاك أو الانقاص.</p> <p>5- لا يجوز للجنة التصريح بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات إذا كانت أي من الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3) تحظر هذا التعليق.</p> <p>6- عند وقوع الحالة المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة، تمنح اللجنة إذا ما طلب منها ذلك تصريحاً بتعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات خلال (20) عشرين يوماً من انقضاء الفترة الزمنية المعقولة ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء رفض الطلب. ويجب إحالة الأمر إلى التحكيم إذا اعترضت الدولة الطرف المعنية على مستوى التعليق المقترح أو ادعت بأنه لا يراعي المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة عند طلب الطرف الشاكي التصريح له بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات الأخرى وفقاً لحكم البندين (ب) أو (ج) من الفقرة (3) من هذه المادة. ويتولى التحكيم أعضاء الفريق الأصلي، في حالة وجود أعضاء، أو هيئة تحكيم يتم اختيارها من قبل طرفي المنازعة، وفي حالة عدم التوصل لاتفاق خلال (10) عشرة أيام يعينها الأمين العام. ويجب في هذه الحالة الانتهاء من التحكيم خلال (40) أربعين يوماً بعد موعد انقضاء الفترة الزمنية المعقولة. ولا يجوز تعليق امتيازات أو الالتزامات الأخرى خلال فترة سير التحكيم.</p> <p>7- لا تنتظر هيئة التحكيم وفقاً لأحكام الفقرة (6) من هذه المادة في طبيعة الامتيازات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>تعليقها، بل تقرر فقط ما إذا كان مستوى التعليق متكافئاً مع مستوى الإلغاء أو الإنقاص، ويجوز لهيئة التحكيم أن تقرر كذلك ما إذا كان التعليق المقترح للامتيازات أو غيرها من الالتزامات مسموحاً به بموجب الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3). ومع ذلك، إذا كان الأمر المحال إلى التحكيم يتضمن ادعاء بعدم مراعاة المبادئ والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (3) من هذه المادة يجب على هيئة التحكيم في هذه الحالة النظر في هذا الادعاء. وإذا ما وجدت هيئة التحكيم أنه لم يتم مراعاة المبادئ والإجراءات يجب على الطرف الشاكي تطبيقها بما يتفق مع أحكام الفقرة (3) المشار إليها. ويجب على الأطراف أن تقبل قرار هيئة التحكيم كحكم نهائي وعلى الأطراف المعنية ألا تلتزم تحكيماً ثانياً. وتُخطر اللجنة فوراً بحكم هيئة التحكيم وتصدر اللجنة إذا ما طلب منها ذلك تصريحاً بتعليق امتيازات أو غيرها من الالتزامات إذا كان ذلك الطلب متسقاً مع حكم هيئة التحكيم ما لم تقرر اللجنة بإجماع الآراء رفض الطلب.</p> <p>8- يكون تعليق الامتيازات أو غيرها من الالتزامات مؤقتاً ويطبّق فقط لحين سحب التدبير الذي وجد غير متسقاً مع أحكام أي من الاتفاقيات أو الملاحق المنصوص عليها في المادة (3)، أو لحين قيام الطرف الذي يجب عليه تنفيذ القرارات والتوصيات بتوفير حلّ لإلغاء أو إنقاص المنافع، أو لحين التوصل إلى حل مرضي للأطراف. وتقوم اللجنة وفقاً لأحكام الفقرة (5) من المادة (25) من هذه الآلية بمراقبة تنفيذ التوصيات أو القرارات المعتمدة، بما فيها الحالات التي قدمت فيها تعويضات أو علقت امتيازات أو غيرها من الالتزامات دون أن يتم تنفيذ التوصيات المتعلقة بجعل التدبير متسقاً مع الاتفاقيات والملاحق المنصوص عليها في المادة (3).</p> <p>9- يجوز أن تشكل هيئة التحكيم المنصوص عليها في هذه المادة من عضو واحد أو عدد وتر من الأعضاء.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p style="text-align: center;">المادة (26) السرية</p> <p>1. لا يجوز لأي من أطراف المنازعة، أو أي طرف ثالث، التواصل في غياب الأطراف الأخرى مع الفريق، أو هيئة الاستئناف، بخصوص أي من الأمور المنظورة من قبل أي منهما.</p> <p>2. تُعد مداوالات أعضاء الفريق وهيئة الاستئناف سرية.</p> <p>3. مع مراعاة أحكام الفقرتين (4) و (5) من هذه المادة، ما لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك، أو يرد في هذه الآلية أي نص على خلافه، يعد سرياً جميع المعلومات والأوراق والمذكرات وتقارير الخبراء وغيرهم التي تقدم من أطراف المنازعة أو أي طرف ثالث للفريق أو هيئة الاستئناف.</p> <p>4. لا يلزم أي من أطراف المنازعة، أو أي طرف ثالث، بالحفاظ على سرية أي من المعلومات والمستندات والأوراق والتقارير المشار إليها في الفقرة (3) من هذه المادة في أي من الأحوال الآتية:</p> <p>أ. إذا كان يتعين عليه الإفصاح عنها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها والملزمة له.</p> <p>ب. إذا كانت المعلومات المعنية متاحة للكافة، أو أصبحت متاحة للكافة لأسباب لا ترجع لأي طرف في المنازعة يكون ملزماً بالمحافظة على السرية.</p> <p>5. يجب على أي طرف في المنازعة أن يقدم - إذا ما طلبت منه أي دولة طرف أخرى - ملخصاً غير سري يمكن الإفصاح عنه للجمهور للمعلومات الواردة فيما قدمه كتابة للفريق أو هيئة الاستئناف.</p> <p>6. يجب إعداد تقارير الفريق وهيئة الاستئناف دون حضور أطراف المنازعة بمراعاة ما تم الإدلاء به من أقوال وما تم تقديمه من معلومات ومستندات وتقارير ومذكرات.</p> <p>7. يجب ان تكون آراء أعضاء الفريق وهيئة الاستئناف الواردة في تقاريرهم غير مسماة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>المادة (27) التحكيم</p> <p>1- يمكن للتحكيم السريع أن يكون وسيلة بديلة لتسوية المنازعات من خلال تسهيل التوصل إلى حل في بعض المنازعات المتعلقة بالمسائل التي يحددها كلا الطرفين بوضوح.</p> <p>2- ما لم يرد أي نص خلاف ذلك في هذه الآلية، يجوز اللجوء للتحكيم، وذلك بشرط موافقة أطراف المنازعة على ذلك ويجب عليهم في هذه الحالة الاتفاق على القواعد الإجرائية الواجب اتباعها. وتخطر جميع الدول الأطراف بشأن الاتفاق على اللجوء للتحكيم قبل فترة كافية من البدء في إجراءات التحكيم.</p> <p>3- لا يجوز لأي طرف عضو آخر أن يصبح طرفاً في إجراءات أي تحكيم إلا بموافقة طرفي/ أطراف المنازعة.</p> <p>4- في حالة اتفاق طرفاً المنازعة على اللجوء للتحكيم في مسألة ما بموجب هذه المادة، لا يجوز لهما اللجوء إلي إجراءات تسوية المنازعات بشأن ذات المسألة</p> <p>5- يلتزم طرفاً المنازعة بحكم التحكيم الصادر بشأن المنازعة، ويجب عليهم إخطار اللجنة والمجلس بالحكم، ولأي دولة طرف إبداء أي ملاحظات تتعلق بهذا الحكم.</p> <p>6- تنفذ أحكام التحكيم وفقاً لنص المادتين (25) و(26) من هذه الآلية بالقدر اللازم.</p>
		<p>المادة (28) مسؤوليات الأمانة الفنية</p> <p>1- تتولى الأمانة الفنية مساعدة فرق تسوية المنازعات، هيئة التحكيم، هيئة الاستئناف ولجنة تسوية المنازعات، وفقاً لاختصاصاتها المذكورة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.</p> <p>2- تنظم الأمانة الفنية ورش عمل خاصة للدول الأطراف في مجال إجراءات وممارسات تسوية المنازعات.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>المادة (29) إنهاء إجراءات تسوية المنازعات</p> <p>في أي وقت قبل اعتماد تقرير الفريق، أو تقرير الاستئناف، يجوز للطرف الشاكي التخلي عن مطالبه كما يجوز لأطراف المنازعة التوصل إلى اتفاق ودي لتسويته. وفي كلتا الحالتين، تعد المنازعة منتهيةً ويجب على أطرافها إخطار المجلس واللجنة بذلك مع بيان الحلول التي تم التوصل إليها بشأن الأمور التي كان قد تم طلب تسوية المنازعة بشأنها وفقاً لأحكام هذه الآلية.</p>
		<p>المادة (30) الحالات المستعجلة</p> <p>في الحالات المستعجلة، بما فيها الحالات المتعلقة بسلع موسمية أو سريعة التلف، تخفض الأجل المنصوص عليها في هذه الآلية بمقدار النصف.</p>
		<p>المادة (31) التكاليف</p> <p>1- تستضيف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقرها بالقاهرة اجتماعات اللجنة والمشاورات بين أطراف المنازعة، ما لم يتفق أطراف المنازعة على خلاف ذلك.</p> <p>2- يتحمل طرفا المنازعة تكلفة نفقات أعضاء الفريق والمحكمين والخبراء بالتساوي بينهما وفقاً لما تحدده اللجنة.</p>
		<p>المادة (32) الأجال</p> <p>يتم احتساب المدد المنصوص عليها في هذه الآلية بناءً على الأيام التقويمية بما فيها العطلات الأسبوعية وذلك في اليوم التالي للإجراء دون احتساب أيام العطل الرسمية لطرفي المنازعة، ويجوز تمديد هذه المدد المشار إليها في الآلية باتفاق طرفي المنازعة.</p>

المبررات والتفسيرات	المقترح الخاص بالدول الأعضاء	المواد
		<p>المادة (33) حيز النفاذ</p> <p>تدخل هذه الآلية حيز النفاذ وفقاً لأحكام المادة الثانية والعشرون من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.</p> <p>أو</p> <p>تدخل هذه الآلية حيز النفاذ من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.</p> <p>أو</p> <p>تدخل هذه الآلية حيز النفاذ بعد استكمال الإجراءات الدستورية الداخلية لكل دولة.</p>
		<p>المادة (34) تعديل الآلية</p> <p>"يكون تعديل هذه الآلية بموافقة ثلثي الدول الأطراف ويصبح التعديل نافذاً في حق الدول بعد اقرار المجلس، ويدخل التعديل حيز النفاذ وفقاً للآلية المنصوص عليها في المادة (....) من هذه الآلية".</p>
		<p>المادة (5) تنقل إلى لائحة الإجراءات</p> <p>يجوز للدول الطرفين في المنازعة حضور جميع مراحل تسوية المنازعات الواردة في هذه اللائحة أو تفويض من يمثلهم قانوناً كما يجوز لهم الاستعانة بمستشارين. (تعديل مكان المادة لملحق إجراءات العمل).</p>